7 March 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخمسون
٢٧ شباط/فبراير - ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٣ ج '١' من جدول الأعمال
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'': تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات: تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل

حلقة نقاش بشأن تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مؤاتية للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل

موجز مقدم من مدير النقاش ديكي كومار (إندونيسيا)

١ - عقدت اللجنة، في اجتماعها الرابع المعقود في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، حلقة نقاش تلاها حوار بشأن موضوع ''تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مؤاتية للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، تأخذ في الاعتبار عدة ميادين منها التعليم والصحة والعمل''. وشارك في حلقة النقاش: توريلد سكارد، باحثة في المعهد النرويجي للشؤون الدولية؛

وآنا إليزا أوسوريو، عضو في المجلس التنفيذي للمعهد الوطني للنساء في جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وبيرناديت لاهي، رئيسة اللجنة البرلمانية المعنية بالأمن الغذائي والزراعي في سيراليون؛ وإيفي ميسيل، مديرة مكتب شؤون المساواة بين الجنسين في منظمة العمل الدولية؛ وأكانكشا أ. مارفاتيا، محلل أقدم لشؤون السياسات التعليمية في منظمة أكشن إيد ActionAid وعضو في فريق الخبراء الذي دعت شعبة النهوض بالمرأة في بانكوك إلى عقد اجتماع له، في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأدار حلقة النقاش ديكي كومار، نائب رئيسة لجنة وضع المرأة.

٢ - وأكد المشاركون أهمية تهيئة بيئة مؤاتية للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ذلك أن مشاركة المرأة في التنمية ينبغي ألا تشمل فقط تمثيلها وإشراكها في العمليات ذات الصلة، بل ينبغي أيضا أن تستهدف تمكينها وإتاحة الفرص والموارد لها وتعزيز قدراتها وأعمالها وإسماع صوتها. ومن شأن تهيئة بيئة مؤاتية أن تسهم في تجسير الهوة المزمنة التي تفصل السياسات عن الممارسات، وأن تيسر تنفيذ منهاج عمل بيجين تنفيذا كاملا. وهذا التنفيذ سيسهم بدوره في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأشير أيضا إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الحركة النسائية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

٣ - ووجه المشاركون الانتباه إلى التحديات المتواصلة التي تواجه وضع استراتيجيات ناجحة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وساقوا أمثلة على ذلك. وأشاروا إلى أن الافتقار للسياسات والبرامج والإجراءات الرامية إلى النهوض بمشاركة المرأة في التنمية أو تنفيذ القائم منها بشكل غير كاف يشكل تحديا كبيرا على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. ولم تدمج السياسات القائمة في مجال المساواة بين الجنسين بشكل جيد في شتى أطر العمل الإنمائية العالمية أو الإقليمية أو الوطنية مما أفضى إلى عدم تحقيق النتائج المتوقعة. كما لم يعر اهتمام كاف للأسباب الجذرية التي تقف وراء عدم المساواة والتمييز اللذين تتعرض لهما النساء والفتيات، مثل القيود الاجتماعية والثقافية، وعدم وجود أطر قانونية تكفل حماية حقوق المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين أو عدم كفايتها. ولم يراع المنظور الجنساني بشكل كافٍ في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات والمؤسسات الاجتماعية. وأشير إلى أن خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية يجري تحويلها إلى القطاع الخاص أكثر فأكثر، وبالتالي اعتبارها ملكية خاصة. ونتج عن ذلك تخفيض في النفقات المخصصة للقطاع الاجتماعي، مما أسفر عن آثار سلبية غير متناسبة على النساء والفتيات.

٤ - وناقش المشاركون مسألة الحق في التعليم وأهمية التعليم بالنسبة للنمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج الزراعي والمشاركة في سوق العمل، وتحسين المستوى الصحي، وإحداث التغيير في سلوك كل من المرأة والرجل. وأكد المشاركون ضرورة توفير تعليم جيد ينهض بحقوق المرأة وبمساواتها مع الرجل، ويتيح المعرفة التي هي السبيل إلى تمكين المرأة وإحداث التغيير الاجتماعي. وتم الإقرار بأن التعليم في حد ذاته لا يضمن زيادة مستوى مشاركة المرأة في التنمية، إذ تقف أمام تعليم المرأة حواجز أو مثبطات، منها الرسوم المدرسية، والافتقار لبنية أساسية مناسبة للفتاة، والعنف ضد النساء والفتيات، ومن ذلك الممارسات التقليدية المؤذية، والقدرة المحدودة للمرأة في التحكم في توزيع موارد الأسرة المعيشية، فضلا عن فرص العمل المحدودة المتاحة أمام النساء والفتيات المتعلمات. وأتى المشاركون بأمثلة عن الاستراتيجيات والتدابير الرامية إلى النهوض بتعليم المرأة، ومنها التدابير التشريعية والتنظيمية، والتعليم المجاني والإلزامي، ومنع الزواج المبكر والقسري، وتوفير محفزات من قبيل المنح الدراسية، وتنظيم حملات محو الأمية لدى الكبار، ووضع المناهج الدراسية والكتب المدرسية وتدريب المدرسين بشكل يراعي الفوارق بين الجنسين، واعتماد تدابير اجتماعية ثقافية ترمي إلى مكافحة القوالب النمطية. وأكد المشاركون ضرورة استفادة الفتاة من التعليم في مجالات غير تقليدية مثل العلوم، فضلا عن الأهمية البالغة التي يكتسيها إصلاح النظم التعليمية القائمة التي يهيمن عليها الذكور بحيث تراعي الفوارق بين الجنسين وتدعم النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٥ - وناقش المشاركون مسألة الحق في الصحة وأهمية ضمان أن تصبح المرأة مشمولة بنظام الرعاية الصحية بجميع جوانبه، وخاصة ما يتعلق منها بتزويد المرأة والفتاة بإمكانية التحصيل العلمي والعمل في هذا المجال. ووجه المشاركون الانتباه في هذا الصدد إلى تحديات من قبيل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والافتقار للموارد على مستوى الأسر المعيشية، واستمرار الممارسات والتصرفات التمييزية. وساق المشاركون أمثلة عن الاستراتيجيات والتدابير الكفيلة بتحسين صحة النساء والفتيات، مثل توفير خدمات كافية ومناسبة للمرأة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الرعاية الصحية الأساسية مجانا، وتقديم الدعم الغذائي للفقيرات من النساء والفتيات، واتخاذ تدابير للوقاية والتوعية. واعتبرت وسائط الإعلام أداة للنهوض بمستوى الرعاية الصحية المتاحة للمرأة ومكافحة الممارسات التمييزية ضدها. وأكد المشاركون على ضرورة وضع أطر تشريعية وقانونية لضمان احترام المعايير الدنيا للرعاية الصحية، وعلى دور الحكومات باعتبارها مقدمة رئيسية للخدمات الصحية والاجتماعية للمرأة.

٦ - ولاحظ المشاركون أنه رغم مساهمة عدد أكبر من النساء في الاقتصاد غير النظامي ورغم توفر فرص عمل جديدة أمام المرأة، لا تزال ممارسات التمييز بين الجنسين على مستوى المهنة وتفاوت الأجور بينهما قائمة. ويعمل معظم النساء الفقيرات في القطاع غير النظامي الذي يطبعه غياب الأمن وعدم الاستقرار والتمييز وانعدام الحماية الاجتماعية. وتشمل الاستراتيجيات الناجحة الرامية إلى ضمان المساواة بين الجنسين في حقل العمل اعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية تشجع على توفير العمل اللائق مع توخي النمو الاقتصادي في آن واحد؛ واستحداث نظم للضمان والحماية الاجتماعيين شاملة للجميع؛ وإنفاذ المعايير الدولية الخاصة بالعمل؛ وحماية المرأة في مكان العمل من جملة مخاطر منها التحرش الجنسي؛ وتقديم الخدمات للنساء من أصحاب المشاريع والنساء في القطاع غير النظامي ودعمهن؛ وإجراء حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف؛ وتنظيم العاملات بحيث يزيد مستوى مشاركتهن في صنع القرار، بما في ذلك في رسم السياسات في مجال العمل.

٧ - وأشار المشاركون إلى أن تهيئة بيئة مؤاتية لمشاركة المرأة في التنمية تستدعي اتباع نهج شاملة لعدة قطاعات ومتكاملة واتخاذ طائفة من التدابير، ومن ذلك توفر عنصر الالتزام السياسي على أعلى المستويات؛ وإحداث التغيير على الصعيدين المؤسسي والتنظيمي؛ واعتماد سياسات وبرامج ملائمة لكل قطاع وتنفيذها؛ واستحداث أطر تشريعية تراعي الالتزامات المتعهد بها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيات منظمة العمل الدولية، ووضعها موضع التنفيذ؛ وإحداث التغيير الاجتماعي الثقافي؛ وتوفير موارد كافية واتخاذ مبادرات ترمي إلى مراعاة احتياجات المرأة في وضع الميزانيات؛ ووضع آليات للمساءلة والرصد؛ وبناء القدرات وتوعية الجمهور. وينبغي اغتنام الفرص المتاحة من أجل إجراء تدخلات سريعة الأثر في قطاعات التعليم والصحة والعمل، فيما تظل هناك حاجة أيضا إلى بذل جهود طويلة المدى ومتواصلة. ويجب أن يُسترشد في بذل جميع هذه الجهود بعملية تحليل للفوارق بين الجنسين. ودعا المشاركون أيضا إلى الاستعانة بإطار يقوم على احترام الحقوق من أجل دعم حقوق المرأة، ولا سيما حقوق النساء الفقيرات، بما فيها الحق في الملكية والإرث وحيازة الأراضي.

٨ - وأكد المشاركون على ضرورة الاستعانة دائما باستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تهيئة بيئة مؤاتية. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة مستمرة إلى اتخاذ إجراءات موجهة لفائدة النساء والفتيات، وإلى اتخاذ تدابير خاصة بفئات نسائية معينة مثل المرأة الريفية والمرأة المعوقة ونساء الشعوب الأصلية.

٩ - وتم التأكيد من جديد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالمساواة بين الجنسين. ووجهت دعوة إلى الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتناول الأبعاد الجنسانية للتنمية والاقتصاد العالمي، وإدماجها في الأطر الإنمائية، بما في ذلك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر ومرافق الحد من الفقر والنمو، وكذلك في السياسات التجارية وطرائق تقديم المساعدة. وينبغي ضمان تمثيل لا بأس به للمنظمات النسائية في العمليات الاستشارية مع أصحاب المصلحة.

١٠ - وأكد المشاركون أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى جميع المستويات في صنع القرار أمر ضروري لتهيئة بيئة مؤاتية. وأصبح اعتماد الأحزاب السياسية والهيئات العامة لنظام الحصص ولتدابير إيجابية أخرى ممارسة راسخة؛ ومن بين الأساليب التي ابتكرت مؤخرا اعتماد نظام الحصص في أجهزة صنع القرار داخل شركات القطاع الخاص. وينبغي المضي في تعزيز مشاركة الرجال والفتيان في تهيئة بيئة مؤاتية.

١١ - ولاحظ المشاركون الحاجة إلى تعزيز أطر الرصد، بجملة أمور منها جمع البيانات والإحصاءات المبوبة حسب نوع الجنس وتحليلها واستعمالها، ووضع المزيد من المؤشرات. وقد أبرز تقرير صدر مؤخرا عن الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة التقدم المحرز في هذا الصدد واستمرار وجود ثغرات فيه.